

التقدير النحوي للشاهد القرآني

في شرح ابن عقيل - دراسة دلالية

د. قاسم كتاب عطا الله

يعد الشاهد القرآني أوثق الشواهد اللغوية والنحوية قاطبة؛ لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ لذا درج النحاة قديماً وحديثاً على الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم لإثبات القاعدة النحوية أو تعزيزها، ومع دأب النحاة على الاستشهاد بالشواهد القرآنية إلا أنها قليلة في كتبهم إذا ما قيست بالشواهد الشعرية، وهذه إحدى المؤاخذات التي تسجل عليهم ، وإن كان عذرهم في ذلك أن القرآن ليس بكتاب لغة أو نحو فهو لا يحوي جميع قواعد اللغة .

ومما يؤخذ على النحاة في هذا الجانب أيضاً كثرة التأويلات والتقديرية النحوية التي تصاحب الشاهد القرآني، والتي تبعده عن دلالاته الحقيقية وتذهب به بعيداً عن المعنى المراد له، وليس ابن عقيل بدعاً من غيره؛ إذ وقع في ما وقع فيه الآخرون فنجد عنده التأويل والتقدير للشاهد القرآني لذا جاء بحثنا ((التقدير النحوي للشاهد القرآني في شرح ابن عقيل دراسة دلالية)) محاولين الكشف عن دلالة الشواهد القرآنية بعيداً عن التقدير والتأويل، ومظهرين جمالية النص الكريم بعيداً عن هذه التعقيدات .

ولسنا هنا بمحاكمين ابن عقيل ولا غيره من النحاة، ولا مقللين من شأنهم، ولسنا ممن يُلقون الحجر في البئر بعد الارتواء منه، ولكننا ناقدون لما جاؤوا به؛ لأنه نتاج فكري، ومن طبيعة النتاج الفكري أن ينفذ ويقوم، ولا غضاضة في ذلك، وشفيعنا في عملنا هذا أن " التعبير القرآني تعبيرٌ فنيٌ مقصود ، كلُّ لفظةٍ بل كلُّ حرفٍ فيه وضع وضِعاً فنياً مقصوداً، ولم تُراعَ في هذا الموضع الآية وحدها ولا السورة وحدها بل روعي في هذا الموضع التعبير القرآني كله، ومما يدلُّ على ذلك الإحصاءات التي أظهرتها الدراسات الحديثة والتي بينت بوضوح أن القرآن الكريم إنما حَسِبَ لكلِّ حرفٍ فيه حسابه، وأنه لا يمكن أن يُزاد فيه أو يُحذف منه حرفٌ واحد" (١). وسيكون تناولنا للبحث على وفق المواضيع النحوية.

الاسم الموصول :

من أحكام الاسم الموصول التي ذكرها النحاة أن (من) تستعمل للعاقل ، و (ما) تستعمل لغير العاقل كقولنا : جاء من قام ، وأعجبني ما رُكب ، وقد استعملت ما للعاقل كما في قوله تعالى : ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾ (النساء : ٣) (٢).

♦ دكتور في جامعة الكوفة / كلية الفقه .



وقد ذكر ذلك عدد من النحاة والمفسرين^(٣) ، وعلله الزمخشري بقوله " لأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء"^(٤) . ومن المستغرب أن نجد مثل هذه الآراء في كتب التفسير ، إذ تجعل المرأة بهذه المنزلة الدنيا التي تصل بها الى عدها من غير العقلاء ، ولا سيما حينما تصدر هذه الآراء من علماء بحجم الزمخشري، وحاشا لله تعالى ولدينه القويم أن يجعل المرأة بهذه المنزلة وهو الذي أكرمها وأعزها بعد ذل الجاهلية ووطأتها عليها .

وقيل : إن (ما) هنا مصدرية ، أي فانكحوا الطيب من النساء^(٥) . ونرى فيه ضعفاً ، إذ لا يقال انكحوا الطيب من النساء إلا إذا قصد المبالغة في وصف المرأة ، وأنها تحولت لشدة طيبها الى طيب خالص ، وإن صحَّ ذلك فسيكون أمراً بنكاح بعض النساء دون بعض ، وهن اللواتي تجسدن طيباً خالصاً ، وليس هذا المراد بالنص الكريم ، وإنما المراد انكحوا ما ترونه طيباً من النساء ، ومعلوم أن الطيبة أمر نسبي ، فما تراه طيباً قد يراه غيرك خبيثاً والعكس صحيح لذلك قيده بـ(لكم) ، ليراعى في الاختيار الجانب الاجتماعي بما فيه دين وتقاليد وأعراف . يزداد على ذلك أن في طاب ضميراً يعود على (ما) وإذا تحتم ذلك علم أن (ما) ليست مصدرية ؛ لأنها حينئذ ستكون حرفاً ، ومعلوم أن الضمير يعود على اسم وليس على حرف^(٦) . وقد ذكر أبو حيان وجوهاً أخرى في تفسير الآية الكريمة^(٧) .

وما يعول عليه في علة استعمال (ما) للعاقل أنه أريد بها النوع والصفة وليس الذات^(٨) . وقد تقرر في علم العربية أنّ (ما) تقع على أنواع من يعقل^(٩) ، قال ابن عاشور: " فكان الشأن أن يؤتى بـ(مَنْ) الموصولة لكن جيء بـ(ما) الغالبة في غير العقلاء ، لأنها تُحي بها مَنحى الصفة وهو الطيب بلا تعيين ذات ، ولو قال (مَنْ) لتبادرالى إرادة نسوة طبيّات معروفات بينهم ، وكذلك حال (ما) في الاستفهام ، فإذا قلت : ما تزوجت ؟ فأنت تريد ما صفتها أباكراً أم تيباً مثلاً ، وإذا قلت : مَنْ تزوجت ؟ فأنت تريد تعيين اسمها ونسبها"^(١٠) .

فإذا أردنا نوع المرأة أو صفتها جنئاً بـ(ما) للدلالة على ذلك ، أما إذا أردنا ذاتها مقصودة بشخصها جنئاً بـ(من) ، فطبقة المرأة الاجتماعية ، ووضعها المادي، وجمالها نستعمل معها (ما) أما إذا أردنا شخصها استعملنا (من) . ولم ترد (من) في الاستعمال القرآني للدلالة على المرأة سواء كانت صفة أم ذاتاً ، فاستعمل (ما) للدلالة على النوع أو الصفة كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاجِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (٢٢ النساء). أراد النساء المتصفات بصفة الزوجية لأبائهم دونما تعيين لذواتهن ، فكل من اتصفت بهذه الصفة شملها الحكم ، و استعمل التي للمفرد واللائي واللاتي للجمع للدلالة على ذات المرأة وشخصها كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾ (النحل: ٩٢). وقوله ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (يوسف:



(٢٣) ، وقوله جل وعلا: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (النور: ٦٠) وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ﴾ (المجادلة: ٢) . وقوله سبحانه: ﴿ وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مَنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾ (الطلاق: ٤) وقوله عز من قائل: ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِّنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (النساء: ١٥).

ومن أحكام الموصول الأخرى افتقاره الى صلته، ولا بد لهذه الصلة أن تشتمل على ضمير يعود على الموصول يكون رابطاً بينهما يطابقه أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيتاً؛ فإذا لم نجد هذا الضمير العائد عمدنا الى تقديره كما في قوله تعالى: ﴿ ذُرِّي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ (المدثر: ١١) وقوله تعالى: ﴿ هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (الفرقان: ٤١) أي: خلقته، وبعثه^(١١).

ولم يذكر النحاة والمفسرون دلالة الحذف في النصين الكريمين ، ولكنهم اکتفوا بتعليقه بالقول: " لأن العائد ضمير المنصوب المتصل، والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه . وإنما جاز حذفه لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد . فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف. وكان حذف المفعول أولى لأن المفعول فضلة، بخلاف غيره من هذه الأشياء، فكان حذفه أولى"^(١٢). وعدوا " جواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة ، لكون اتصالها بالموصول أشد، إذ لا غنى للموصول عنها، وهما بتقدير مفرد (...) ، ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ"^(١٣).

ولا نعلم كيف تكون هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد، ثم يطلبون لها التخفيف بحذف بعضها ؛ فهذا يؤدي الى القول بجواز الحذف من الاسم الواحد للتخفيف، وفي هذا ما فيه من ضياع الدلالة وفقدان المعنى .

وقد اختلف في (وحيداً) أهي حال من الخالق أم من المخلوق . ومجمل قولهم أنها يمكن أن تكون حالا من الخالق عز وجل، أو حالا من المخلوق . أما كونها حالا من الخالق تبارك وتعالى فعلى وجهين : الأول : إنها حال من الياء في ذرني ، أي ذرني وحيداً معه فأنا أكفيكه في الانتقام منه . والثاني : إنها حال من التاء في خلقت ، أي خلقتة وحدي لم يشركني في خلقه أحد . وأما كونها حالا من المخلوق فعلى معنى : خلقتة وحيداً فريداً لا مال له ولا ولد ، وصاحب الحال الضمير المحذوف^(١٤).

ويبدو أن الحذف في النص الكريم للدلالة على كون (وحيداً) حالاً من الخالق والمخلوق في الوقت نفسه ؛ فإظهار الضمير في (خلقت) يجعل وحيداً حالاً منه حصراً ؛ بدلالة حديث الآيات اللاحقة للآية مدار البحث^(١٥) ، إذ ذكرت هذا الضمير واختصت بمن يعود عليه وهو الوليد بن المغيرة ، فذكر الضمير في خلقت يوحي بأن الآية امتداداً للآيات التي بعدها ، وأن المقصود به هو المخلوق نفسه ، ولكن حذفه جعل الحال مشتركة بين الخالق تعالى والمخلوق ؛ واستغني عن ذكرها مرتين . وفي ذلك اقتصاد في اللفظ وتكثيف في المعنى ، فضلاً عما في الآية من تهديد وتخويف حينما يستشعر المرء ضعفه أمام جبار السموات والأرض حين يكون وحيداً مجرداً مما ينجيهِ .

أما قوله تعالى : ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾ فحذف العائد فيه للدلالة على عدم اعترافهم ببعثته (ص) . قال الزمخشري: " وإخراجه في معرض التسليم والإقرار، وهم على غاية الجحود والإنكار سخريّة واستهزاء، ولو لم يستهزئوا لقالوا : أهذا الذي زعم أو ادّعى أنه مبعوث من عند الله رسولا" ^(١٦) . ولا نرى فيه تسليماً ولا إقراراً ، إنما جحوداً وإنكاراً ؛ لذلك جعلوا الفعل (بعث) مطلقاً ولم يقيده بشخص الرسول الكريم (ص) . قال الطوسي " وإنهم ليقولون (أهذا الذي بعث الله رسولا) متعجبين من ذلك ، ومنكرين له، لأنهم يعتقدون في الباطن أنه ما بعثه الله " ^(١٧) .

ومما يتصل بما تقدم أن العائد يحذف في حالتين : الأولى : إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل إليه دالاً على الحال أو الاستقبال كقوله تعالى: ﴿فأفرض ما أنت قاض إنمّا تقضي هذه الحياة الدنيا﴾ (طه:٧٢) . والتقدير ما أنت قاضيه . والثانية : إذا كان مجروراً بحرف جر دخل على الموصول مثله لفظاً ومعنى ، واتفق العامل فيهما مادة . كقوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ (المؤمنون:٣٣) . والتقدير : تشربون منه ^(١٨) .

وقيل في الآية الأولى : إن (ما) مصدرية، وردّ بأن المصدرية يأتي بعدها فعل وليس اسماً^(١٩) . وذكروا للقضاء عدة معان ، أنسبها لمعنى الآية هو الفعل أو الصنع أو الحكم ؛ أي فافعل ما أنت فاعل ، أو فاصنع ما أنت صانع ، أو فاحكم ما أنت حاكم^(٢٠) .

ويبدو أن الحذف أريد به العموم والسعة والإبهام ، فالحديث بين فرعون والسحرة الذين آمنوا بالنبي موسى (ع) ، إذ قال لهم: ﴿ قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأَقْطَعَنَّ آيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ آيُنَا أَسَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ (طه:٧١) . فكان جوابهم أن ﴿ قالوا لن نُؤثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِنَعْمَرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ (طه:٧٢-٧٣) جواباً قطعياً حازماً جازماً ، بعدما رأوا الدليل على نبوة موسى (ع) ، وإيمانهم بالآخرة. فقولهم: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ أريد به عدم تقييد الفعل بالمفعول، ليلبغ فرعون بتصوره ما يبلغ من أصناف

العذاب والتتكيل الذي يمكن أن يلحقه بهم، زيادة على ما ذكره في الآية الكريمة من تقطيع الأيدي والأرجل، والصلب في جنوع النخل، فإن ذلك لن يثنيهم عن إيمانهم، وفي ذلك ما فيه من الشجاعة والتحدي لطاغية كافر ينادي أنا ربكم الأعلى، فحذف العائد أفاد السعة والعموم في دلالة الفعل.

أما قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ فجوزوا أن يكون المحذوف مفعولاً، والتقدير: تشربونه. إلا أن جعله مجروراً أولى لدلالة ما تقدم عليه في تأكلون منه^(٢١). وعُدَّ هذا الحذف حسناً راجحاً؛ لأنه وقع في الفاصلة القرآنية^(٢٢).

وربما يكون للفاصلة أثرٌ في حذف العائد من (تشربون)؛ لأن آيات السورة المباركة كلها تنتهي بالنون مسبوقه بالواو أو الياء، إلا أربع آيات^(٢٣)، فإنها انتهت بالميم المسبوق بالياء، وهذا يبرهن- في الوقت نفسه- على أن حذف العائد ليس لرعاية الفاصلة فحسب، إنما لنكتة دلالية، وإلا لما غيّرت الفاصلة في هذه الآيات الأربع، فالقرآن الكريم " لا يُعنى بالفاصلة على حساب المعنى ولا حساب مقتضى الحال والسياق بل هو يحسب لكل ذلك حسابه، فهو يختار الفاصلة مراعيًا فيها المعنى والسياق والجرس، ويراعي فيها خواتم الآية وجو السورة، ويراعي فيها كل الأمور التعبيرية والفنية الأخرى، بل يراعي فيها إلى جانب ذلك كله عموم التعبير القرآني وفواصله"^(٢٤).

وما نميل إليه في دلالة حذف العائد في النص الكريم أن (من) في ﴿ويأكل مما تأكلون منه وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ للتبعيض^(٢٥)، وذكر العائد مع المأكول أفاد المماثلة والمطابقة في جنس الأكل، أي أن أكل النبي هود (ع) هو من جنس أكلكم على اختلاف أنواعه، فالأكلان متماثلان من حيث الجنس؛ وليس الأمر كذلك مع جنس المشروب؛ لأنَّ من أنواعه ما هو محرم لذاته كالخمر، فحذف العائد للدلالة على عدم المماثلة بين شربه وشربهم؛ لأنَّ شربهم عام لا يختص بنوع محدد من جنس الشرب إنما يشمل كل أنواع المشروبات؛ لذا جاء الفعل مطلقاً غير مقيد لينصرف الذهن إلى تلك الأنواع. أما شربه فهو خاص لا يتعدى ما أحل من أنواع الشراب التي أشهرها الماء.

ولعل في الأكل ما هو محرم كالميتة، فكيف جازت المماثلة بين أكله وأكلهم؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول: ذكرنا أنَّ مماثلة الأكل بينهما هي مماثلة في الجنس لا في الصفة، ومعلوم أن الميتة غير محرمة لذاتها إنما حرمت لاتصافها بعدم التذكية. فلو أكل هو من حيوان مذكي وأكلوا من حيوان ميت فالأكلان متماثلان جنساً مختلفتان صفة، زيادة على أن ما حرمه الدين الإسلامي من حيوانات كالخنزير لا دليل على حرمة في تلك الأديان بخلاف الخمر التي اتفق على تحريمها في كل الأديان، وعُدَّت من الكبائر " لأن الله تعالى عدل بها عبادة الأوثان"^(٢٦) والله ورسوله أعلم ونعوذ بالله أن نكون من الجاهلين.

المبتدأ والخبر:



حد النحاة المبتدأ بأنه: " الاسم العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة ؛ مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به " (٢٧) . أما الخبر فهو " ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير وصف " (٢٨) . ولشدة ارتباطهما مع بعض لأنهما ركنا الجملة الاسمية ، لا بد من تقدير أحدهما إذا لم يكن موجوداً في الجملة ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ (فصلت: ٤٦) إذ قدر ابن عقيل المبتدأ بقوله: " من عمل صالحاً فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته لنفسه " (٢٩) .

ولم يزد أغلب المفسرين على ذلك ، واكتفوا بذكر معنى العمل الصالح والإساءة ، فقالوا في العمل هو الإيمان أو النفع ، في حين قالوا في الإساءة إنها الكفر أو الظلم أو الضرر (٣٠) ، ولا مانع من أن تكون هذه الكلمات وغيرها من مصاديق العمل الصالح والإساءة .

وقد جمع الدكتور أحمد عبد الستار الجواري كثيراً من الآيات القرآنية التي حذف فيها المبتدأ ، وانتقد النحاة في تقديراتهم وتأويلاتهم بقوله: " لقد جرى النحاة والمعرّبون على تقدير محذوف في المواضع التي مر سردها وما يماثلها من تراكيب، لأنّ التركيب لا يمكن أن يستغني عن وجود الركنين . قاعدة تقوم على المنطق ولا تعبأ بالأصل العلمي الذي لا يجوز له أن يفترض في مادة البحث مهما كانت ، ما ليس موجوداً فيها ، ثم إنّ هذا الافتراض أو التقدير أو الإصرار على وجود محذوف يذهب بما قصد إليه الكلام من تأثير بعينه في نفس القارئ أو السامع ، ولو أننا عرضنا ما يذكره المعرّبون من تقديرات في هذه المواضع وسواها لوجدناهم يتكلفونها من بين ثنايا العبارة ولو صرح بها في الكلام لخرج عما قُصد إليه " (٣١) ، وانتهى الى أنّ الاكتفاء بالاسم المرفوع العمدة يشيع في العبارة القرآنية في أربع صور، إحداها جملة الشرط حين يقع الجواب جملة (٣٢) .

والذي ألجأ النحاة الى هذه التأويلات والتقديرات نظرية العامل التي ألزموا أنفسهم بها ، ولو أنهم تعاملوا مع العبارة القرآنية على أنها مقصودة بذاتها ولذاتها ، لما تكلفوا مثل هذه التأويلات التي أثقلت النحو العربي .

وجعل الدكتور فاضل صالح السامرائي جواب الشرط المحذوف فعلاً ، وليس اسماً كما قدره النحاة ، وذهب الى أن حذف الفعل من جواب الشرط له صلة بسياق النص . فإذا كان سياق النص في الحديث عن المهتدين والضالين ذكر الجواب مع الصنفين . ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّٰ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ (الإسراء: ١٥) ، فذكر الفعل في جواب الشرطين ، لأن سياق النص قبل الآية وبعدها في الحديث عن المهتدين والضالين . وإذا كان السياق في أحد الصنفين ذكر الجواب مع الصنف المذكور وحذفه مع الآخر كما في قوله تعالى ﴿ فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّٰ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾ (الزمر: ٤١) (٣٣) .

تكون دنيوية قريبة أو بعيدة ، وقد تكون أخروية ، لذلك لم يذكر الجواب لكي لا يقتصر المعنى عليه . والله أعلم .

ومما حذف فيه الجزآن - المبتدأ والخبر- قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَيْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ﴾ (الطلاق:٤) . قال ابن عقيل : " وقد يحذف الجزآن أعني المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَيْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ ﴾ أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر وهو فعدتهن ثلاثة أشهر لدلالة ما قبله عليه وإنما حُذفا لوقوعهما موقع مفرد والظاهر أن المحذوف مفرد والتقدير واللائي لم يحضن كذلك" (٣٥) .

ونلاحظ أن ابن عقيل جعل المحذوف في البداية المبتدأ والخبر اللذين قدرهما بـ(عدتهن ثلاثة أشهر) ، ثم عاد فجعله مفرداً قدره بـ(كذلك) . وهذه الـ(كذلك) لا تحل لنا مشكلاً لأنها عندهم شبه جملة من جار ومجرور لا بد لها من متعلق يكون فعلاً أو اسماً على اختلاف موقعه الإعرابي . فتقديرها في الآية الكريمة لا يغني من تقدير آخر من حيث القاعدة النحوية، ولكنها من حيث الدلالة أوضحت المقصود ولم تحتج الى مزيد .

ولم تخرج آراء النحاة والمفسرين عما ذكره ابن عقيل (٣٦) . وقيل يجوز " عطف هذا الموصول على الموصول السابق وجعل الخبر لهما من غير تقدير " (٣٧) ، ومُنِعَ لاقتران الخبر بالفاء ، لأن الخبر إذا اقترن بالفاء وجب تأخيرها ، لأنه من المبتدأ بمنزلة الجواب من الشرط (٣٨) .

والتقدير هنا يتقل العبارة القرآنية، ويذهب برشاقها المعنوية، فالدلالة واضحة بينة لا تحتاج الى تقدير؛ لأنه ذكر عدة اليائسات من الحيض في حال الارتياح وهي ثلاثة أشهر، ثم عطف عليهن اللائي لم يحضن وعليهن العدة نفسها، ويبدو أن علة الفصل بين الصنفين لبيان أن الارتياح خاص باليائسات دون اللائي لم يحضن ، لذا قدم اليائسات مع تقيدهن بالارتياح ، ليكون خاصاً بهن، وأخّر اللائي لم يحضن الى ما بعد الشرط ، حتى لا يحدث لبس في تحديد مقيد الارتياح .

الفاعل:

من أحكام الفاعل التي ذكرها ابن عقيل وجوب حذف فعله حيث قال: " وقد يحذف الفعل وجوبا ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ . ف (أحد) فاعل بفعل محذوف وجوبا، والتقدير (وإن استجارك أحد استجارك) ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشقت ﴾ ف (السماء) فاعل بفعل محذوف، والتقدير (إذا انشقت السماء انشقت) وهذا مذهب جمهور النحويين " (٣٩) .



وتقديم الفاعل على الفعل في الشرط من المسائل الخلافية بين النحاة ، فأعرب البصريون هذا الاسم المقدم فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وجعله الكوفيون مرفوعاً بالفعل نفسه ، وذهب الأخفش الى أنه مرفوع بالابتداء^(٤٠) . وعلة اختصاص أدوات الشرط بالأفعال هي " أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال ، أما الشرط فلأنه علة وسبب لوجود الثاني ، والأسباب لا تكون بالجوامد إنما تكون بالأعراض والأفعال ، وأما الجزاء فأصله أن يكون بالفعل أيضاً لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه ، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف وجود بعضها على بعض"^(٤١) .

وقد بحثنا هذا الموضوع مفصلاً في دراسة سابقة، وانتهينا الى أن "اقتضاء أدوات الشرط للأفعال أمر ظاهر لا غبار عليه ، فالشرط لا يكون إلا في الزمان وهو ما تقع فيه الأفعال لا الأسماء . ولكن هذا لا يعني أن تقديم الأسماء على الأفعال لا يجوز ، إنما هو جائز وارد في شواهد العربية نثراً وشعراً ، وكان الأولى للنحاة لو عدوا الاسم بعد أداة الشرط فاعلاً مقمداً على نية التأخير ؛ وذلك لأمن اللبس في المعنى ، لأن أدوات الشرط تطلب فعلاً بعدها فلما أخر هذا الفعل وقدم الاسم عليه علم أنه فاعل الفعل الذي تأخر لا غير ، ولا عبرة بقولهم أن الفاعل لا يتقدم على فعله مطلقاً ، فهو يتقدم في أسلوب الشرط"^(٤٢) . وعلى هذا من الأفضل أن نعرب كلاً من (السماء وأحد) فاعلاً للفعل المذكور المتأخر وقدم " للاهتمام بالمسند اليه ، ليكون أول ما يقرع السمع فيقع المسند بعد ذلك من نفس السامع موقع التمكن."^(٤٣) ، ولا حاجة الى التقدير الذي ذكره النحاة ؛ لأنه يعقد العبارة ، ويذهب بجمالية النص.

وأرجع الدكتور مهدي المخزومي علة التقدير في هذه الآيات الى أن " تقسيمهم الجمل الى اسمية وفعلية مبني على أساس لفظي محض ، لم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفتين ، فضيقوا في مجال الجمل الفعلية حتى قصروها على ما تقدم فيها الفعل ، ووسعوا في مجال الجمل الاسمية ، حتى أدخلوا فيها ما ليس منها من جمل فعلية تقدم فيها الفعل على الفاعل "^(٤٤) ؛ وقد ذكر الدكتور فاضل صالح السامرائي أغراض تقديم الفاعل دلاليًا^(٤٥) .

المفعول المطلق (المصدر):

حد النحاة المفعول المطلق بأنه " المصدر، المنتصب: توكيدا لعامله، أو بيانا لنوعه، أو عدده، نحو " ضربت ضربا، وسرت سير زيد، وضربت ضربتين"^(٤٦)، ومن أحكامه أن يحذف عامله إذا وقع تفصيلا لعاقبة كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَثْنَمُوهُمُ فَشَدُّوا الوَتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد: ٤)، قال ابن عقيل " فمنا، وفداء: مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا، والتقدير - والله أعلم - فإما تمنون منا،

وإما تفدون فداء، وهذا معنى قوله: (وما لتفصيل - الى آخره " أي: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل، حيث عن ، أي: عرض" (٤٧). والى ذلك ذهب أغلب المفسرين (٤٨) .

والمعنى إما إطلاق سراح الأسرى من الكافرين دونما عوض . أو إطلاق سراحهم بفدية من مال أو عمل، أو مبادلتهم بأسرى المسلمين . وعلى ذلك فتقدير الفعل (تفدون) لا يصح ؛ لأن الفداء كل ما يدفعه ذوو الأسير من مال وغيره لفكاكه من الأسر ، والمسلمون هنا هم الأسرون وهم المخاطبون بالنص الكريم ، فهم من يأخذ الفدية لا من يدفعها ، فتقدير الفعل المحذوف بـ (تفدون) يفيد أن المسلمين هم من أعطى الفداء وهذا خلاف المقصود بالآية الكريمة ؛ ونرى أن تقدير الفعل بـ (تفادونهم) أنسب للمعنى ؛ لأن (تفاعل) يدل على المشاركة ، فتكون المفاداة من الطرفين ، ولعل أوائل النحاة كانوا أكثر دقة في تقدير الفعل المحذوف ؛ قال سيبويه : " إنما انتصب على: فإما تمنون مناً وإما تفادون فداء " (٤٩) ، وقال المبرد : " إنما تقديره: فإما مننتم مناً، وإما فاديتم فداءً " (٥٠) .

ولا محوج لتقدير الفعل في النص الكريم ؛ فاستعمال المصدر مجرداً عن فعله له دلالة لا تتأى مع تقدير الفعل ؛ لأنَّ " المصدر أقوى وأثبت من الفعل . ثم أن المصدر هو الحدث المجرد ، والفعل هو الحدث المقترن بزمن ، فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المجرد ، وهو أكد من الفعل لمجئنا بالحدث وحده ، (...) ثم أن الفعل قد يكون بصيغ متعددة ، فقد يكون ماضياً ومضارعاً وأمرًا ، نحو قولك : سقاك الله ، ويرعاك الله ، فإذا جئت بالمصدر فقلت : سقيا لك ، ورعيا لك ، فقد جئت بالحدث بلا دلالة على الزمن . ثم أن الفعل لا بد له من فاعل ، غير أنه قد يكون الغرض لا يتعلق بذكر الفاعل ، وإنما يتعلق بالحدث المأمور به ، أو المدعو به ، وهو المصدر" (٥١) . فالأمر لا يتعلق بزمن الفعل أو الفاعل ، إنما يتعلق بالحدث المجرد وهو المن والفداء ، والآية الكريمة في معرض إرشاد المسلمين الى ما يكون منهم من فعل تجاه الأسرى ، فخيرتهم بين المن والفداء ، لذا جاءت بالحدث مجرداً من اللوازم الدلالية الأخرى .

التمييز:

حدَّ النحاة التمييز بأنه " اسمٌ نكرة بمعنى من مُبَيَّنٌ لإبهام اسم أو نِسْبَةٍ " (٥٢) ، وجعلوه على نوعين : المبين إجمال ذات : وهو الواقع بعد المقادير من مساحة ووزن وكيل وغيرها. والمبين إجمال نسبة: وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل ، أو مفعول ، أي المحوّل من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفساً ، والأصل طابت نفس زيد ، و غرست الأرض شجراً ، والأصل غرست شجر الأرض. (٥٣)

وما يعيننا هنا تمييز النسبة الذي ذكر النحاة أنه متحول من الفاعل أو المفعول ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (مريم: ٤) ، وقوله جل وعلا: ﴿ وَقَفَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (القمر: ١٢) ، والتقدير عند ابن عقيل اشتعل شيب الرأس ، وفجرنا عيون الأرض (٥٤).



وما نراه خلاف ذلك ، ف(اشتعل الرأس شيباً) يختلف من حيث المعنى عن اشتعل شيب الرأس ، وكذلك الأمر مع الآية الثانية ، قال الجرجاني (٤٧١هـ) مبيناً دلالة هذا الاستعمال: " إنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمول ، وأنه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه ، وأنه قد استغرقه ، وعمّ جملته ، حتى لم يبق من السواد شيء ، أو لم يبق منه إلا ما لا يعتد به ، وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس ، أو الشيب في الرأس ، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة. ووزان هذا أنك تقول: اشتعل البيت ناراً. فيكون المعنى أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول ، وأنها قد استولت عليه، وأخذت في طرفيه ووسطه. وتقول: اشتعلت النار في البيت. فلا يفيد ذلك، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانباً منه. فأما الشمول، وأن تكون قد استولت على البيت، وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة. " (٥٥).

وبالأسلوب نفسه يبين لنا الجرجاني دلالة ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ بقوله: " التفجير للعيون في المعنى ، وأوقع على الأرض في اللفظ ، كما أسند هناك الاشتعال الى الرأس. وقد حصل بذلك من معنى الشمول هاهنا مثل الذي حصل هناك. وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيوناً كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها. ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل: وفجرنا عيون الأرض، أو العيون في الأرض، لم يفد ذلك، ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض، وتبجس من أماكن منها " (٥٦).

والى ذلك ذهب الدكتور فاضل صالح السامرائي (٥٧) . وهو ما يراه الباحث أيضاً ، فاشتعل شيب الرأس لا يوازي من حيث الدلالة قوله جل وعلا واشتعل الرأس شيباً ، ففي الآية الكريمة سعة وزيادة في الدلالة لا نجدها في القول الآخر ، زيادة على أن " في تصوير تسارع انتشار الشيب في رأسه حتى عمّ الرأس بحالة الاشتعال الذي يسارع انتشاره في الهشيم، براعة تدلّ على الحالة النفسية التي أخذ يعاني منها، والتي بدأت تكويه بنار اليأس التي أخذ لهبها ينتشر شيباً في شعر رأسه " (٥٨) ، وكذلك الأمر مع الآية الأخرى ، ف(فجرنا الأرض عيوناً) كأنما تحولت الأرض الى عيون من الماء دلالة على سعته وكثرته ، أما قولنا فجرنا عيون الأرض فيكون المعنى أن هناك عيوناً للماء في الأرض وكل ما حدث أن هذه العيون فُجرت عن ماء كثير ، ولم تُخلق عيون جديدة لغرض الطوفان . وشتان ما بين المعنيين. وليس هذا بخاف ، قال الزمخشري " وجعلنا الأرض كلها كأنها عيون تتفجر، وهو أبلغ من قولك : وفجرنا عيون الأرض ونظيره في النظم واشتعل الرأس شيباً " (٥٩) . ويؤيد هذا المعنى استعمال الفعل (فَجَّرَ) بتضعيفه الذي يدل على قوة اندفاع الماء وسرعته وكثرته بخلاف انبجس الذي يدل على قلة الماء (٦٠) .

الإضافة :

الإضافة نسبة بين اسمين يسمى الأول منهما مضافا ويسمى الآخر مضافا إليه. وقد درج النحاة على تقدير حرف جر بين هذين الاسمين ، فيتعين تقدير (من) إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف ، نحو: هذا ثوب خز، والتقدير: هذا ثوب من خز. ويتعين تقدير (في) إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ، نحو: قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾. والتقدير تربص في أربعة أشهر ، ومكر في الليل والنهار . فإن لم تكن الإضافة بهذين المعنيين تعين تقدير اللام (٦١).

وما يعنينا هنا التقدير في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة : ٢٢٦)، وقوله جل وعلا: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (سبأ: ٣٣) . فالأمر ليس كما ذهب إليه ابن عقيل ؛ لأن تقدير الحرف وتركه ليس سيئاً في الدلالة ، ولبيان ذلك لابد من بيان معنى الآية وما تضمنته من حكم . فالآية الكريمة عالجت أحد أحكام الزواج وهو الإيلاء ، ومعناه الحلف ، ومضمونه أن يحلف الرجل على أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر أو أبدا للإضرار بها ، فيتركها معلقة ليست بالمتزوجة ولا بالمطلقة . فبينت الآية كيفية الحل إذا ما حدث هذا الإيلاء ، وهو أن يمنح الرجل مدة أربعة أشهر بعدها يختار أما العودة لها أو الطلاق (٦٢) . وفي هذا صون لكرامة المرأة وحفظها من الانتهاك . والتربص يعني الانتظار مع الترقب (٦٣) ، والفيء يعني " الرجوع الى حالة محمودة " (٦٤) .

وعلى ذلك فالتربص - ومدته أربعة أشهر - منحة للزوج ، لا يحق للمرأة مطالبته بشيء إلا بعد انقضائها ، فإن فاء فيها وعاد الى امرأته فهذا له ، وإن أبى فلا شيء لها عليه إلا بعد انتهاء هذه الأربعة أشهر . وهذا المعنى متحصل من إضافة أربعة الى أشهر إذ أفادت الاضافة استمرار التربص طيلة المدة المذكورة ، ولو قدرنا (في) لأصبح المعنى أن التربص يجب أن يكون لمدة معينة في أي وقت من هذه الأربعة أشهر ولو كانت يوماً واحداً ، ولا يجب استمراره لحين انقضائها ، " كما تقول (أنام في الليل والنهار) أي في هذين الوقتين وأدرس في الليل والنهار ، أي في هذين الوقتين ، وليس التدريس مستمرا لا يفتر بخلاف قولك : أدرس الليل والنهار فإن معناه الاستمرار ؛ فإن الاولى جواب لمتى، والثانية جواب لكم ، وما كان جواب (كم) لا يكون العمل فيه إلا متصلاً بخلاف (متى) " (٦٥) . ولو كان المعنى على تقدير (في) لحق لامرأته مطالبته بالعودة أو الطلاق في الأربعة أشهر قبل انقضائها ، وليس هذا مراد الآية الكريمة كما بينا .

ويبدو أن هذا التقدير عائد الى ما ألزم به النحاة أنفسهم من أن الإضافة لا بد أن تكون على تقدير حرف ؛ وقد أبطل الدكتور فاضل صالح السامرائي ذلك ، وانتهى الى أن " الإضافة تعبير آخر غير مقيد بحرف معين ، إنه قد يحتمل تقدير حرف أحيانا ، غير أن المعنيين لا يتماثلان ، وقد يكون غير ذلك فلا يحتمل معنى حرف ولا تقديره " (٦٦) .

وكذلك القول في قوله جل وعلا: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ، فالمراد أن مكرهم استمر في كل أوقات الليل والنهار ، وفي هذا مبالغة في ذمهم ، ووصف دأبهم في العمل ضد الدين ، ولو كان المعنى على تقدير (في) لما تأتى هذا المعنى ، ولأصبح المعنى أن المكر حدث في وقت محدد من الليل و النهار ، ثم زال ، وليس هذا المراد ، إنما المراد أنهم كانوا يوصلون الليل بالنهار للمكر والعمل السيء . قال الزمخشري " ومعنى مكر الليل والنهار : مكرهم في الليل والنهار ، فاتسع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به وإضافة المكر إليه . أو جعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الإسناد المجازي " (٦٧) . فضلا عن أن سياق الآيات يؤيد هذا المعنى ، فالحديث بين المستكبرين والمستضعفين من الظالمين بين يدي الله تعالى ، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْفُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (سبأ: ٣١) فكان ردهم ودفاعهم عن أنفسهم أن ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ ﴾ (سبأ: ٣٢) فجاء جواب المستضعفين مؤكدا حقيقة صدمهم عن الهدى والقاء اللوم والمسؤولية على المستكبرين وأنهم كانوا يأمرونهم بالكفر بالله تعالى ، وأن يجعلوا له أندادا بمكرهم الدائب ليل نهار ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (سبأ: ٣٣) . أبعد هذا يمكن أن يكون المكر في بعض الليل والنهار؟

ويبدو أن تقدير النحاة هذا استند الى أن كلا من الليل والنهار ظرف زمان، والظرف عندهم متضمن معنى (في) باطراد، لما فيها من معنى الظرفية ، فناسب تقديرها ما في الليل والنهار من ظرفية زمانية ؛ في حين أن من أنواع الظرف " ما دل على مدة أو مقدار زمان الحدث أو مكانه " (٦٨) ولا يشترط فيه تقدير (في) ؛ لأن ذلك له معنى آخر .

ومن أحكام الإضافة الأخرى التي ذكرها ابن عقيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ (البقرة ٩٣)، وقوله جل وعلا: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (الفجر: ٢٢) ، والتقدير عنده أشربوا حب العجل ، وجاء أمر ربك (٦٩) . وما الجاه الى التقدير في الآية الاولى هو أن العجل جوهر ، " والجوهر لم يُخالط قلوبهم وإنما خالطها العرض الذي هو الحب " (٧٠) ، أما في الثانية ، فلأنه " ثبت بالدليل العقلي أن الحركة على الله تعالى محال ، لأن كل ما كان كذلك كان جسماً والجسم يستحيل أن يكون أزلياً فلا بد فيه من التأويل " (٧١) .

ولسنا مع ابن عقيل في تقديره هذا ؛ لاختلاف الدلالة بين التعبيرين ، ﴿ أَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ ﴾ لا يساوي من حيث الدلالة أشربوا حب العجل ، فالآية الكريمة أفادت " أن قلوبهم كأنما أشربت عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها ، ولا يؤدي هذا المعنى تقدير كلمة (حب) " (٧٢) ؛ لأنه أراد

أن يصور شدة تمسكهم بالعجل وارتباطهم به وعبادتهم له بأنه أشرب في قلوبهم ، وخالط عقولهم ، " فهي صورة فريدة . لقد أشربوا . أشربوا بفعل فاعل سواهم . أشربوا ماذا ؟ أشربوا العجل! وأين أشربوه ؟ أشربوه في قلوبهم! ويظل الخيال يتمثل تلك المحاولة العنيفة الغليظة ، وتلك الصورة الساخرة الهازئة : صورة العجل يدخل في القلوب إدخالاً ، ويحشر فيها حشراً ، حتى ليكاد ينسى المعنى الذهني الذي جاءت هذه الصورة المجسمة لتؤديه، وهو حبهم الشديد لعبادة العجل، حتى لكانهم أشربوه إشرباً في القلوب! هنا تبدو قيمة التعبير القرآني المصور ، بالقياس . إنه التعبير الذهني المفسر إنه التصوير السمة البارزة في التعبير القرآني الجميل " (٧٣).

زيادة على ذلك فإن الآيات التي ذكرت قصة قوم موسى ذكرت العجل في أكثر من موضع وهذا يدل على أن المقصود العجل نفسه لا حب العجل كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ (البقرة: ٥١) ، وقوله جل وعلا: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (البقرة: ٥٤) ، ولقد جاءكم موسى بالبينات ثم اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ (البقرة: ٩٢) ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَسْئَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذْتَهُمُ الصَّاعِقَةَ يُظْلِمُهُمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ وَآتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا مُّبِينًا ﴾ (النساء: ١٥٣) ، وقوله عز من قائل: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذَٰلَةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ ﴾ (الأعراف: ١٥٢).

أما قوله جل وعلا: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ فقد أجمل لنا الرازي ما قيل فيه من وجوه " أحدها : وجاء أمر ربك بالمحاسبة والمجازاة وثانيها : وجاء قهر ربك كما يقال جاءتنا بنو أمية أي قهرهم وثالثها : وجاء جلائل آيات ربك لأن هذا يكون يوم القيامة ، وفي ذلك اليوم تظهر العظام وجلائل الآيات، فجعل مجيئها مجيئاً له تفخيماً لشأن تلك الآيات ورابعها : وجاء ظهور ربك ، وذلك لأن معرفة الله تصير في ذلك اليوم ضرورية فصار ذلك كظهوره وتجليه للخلق ، فقيل : { وَجَاءَ رَبُّكَ } أي زالت الشبهة وارتفعت الشكوك خامسها : إن هذا تمثيل لظهور آيات الله وتبيين آثار قهره وسلطانه ، مثلت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ، فإنه يظهر بمجرد حضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها وسادسها : إن الرب هو المربي ، ولعل ملكاً هو أعظم الملائكة هو مربباً للنبي صلى الله عليه وسلم جاء فكان هو المراد من قوله : (وَجَاءَ رَبُّكَ) " (٧٤). في حين قال القرطبي: " وليس مجيئه تعالى حركة ولا انتقالاً ولا زوالاً لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسماً أو

جوهرها والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون : يجيء وينزل ويأتي ولا يكيفون لأنه (ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير)^(٧٥)

وما نميل إليه أنّ المجيء في الآية الكريمة ليس المجيء المادي الذي نفهمه ، إنما يراد به وجود الله تعالى ؛ لأنّ الآيات الكريمة تتحدث عن يوم القيامة، يوم تظهر الحقائق ، وتكشف الأستار، ويتيقن وجود الله تعالى في أذهان المنكرين لذلك الوجود، وما يترتب عليه من ثواب وعقاب ، وكل ما وعد به الإنسان وما توعد عليه . لذلك استعمل الفعل (جاء) للدلالة على حضور ما في ذلك اليوم من حساب وأفعال وأهوال ، لأنها كانت غائبة أو مغيبة عند المنكرين ، وناسب ذلك استعمال لفظ الرب دون (الله) ؛ لأنّ " الربوبية صفة فعلية تتعلق بتدبير الخلق وتسنلزم وجودهم، أما الالهوية فصفة ذاتية خاصة بالله سبحانه دون علاقة فعلية صادرة من الله نحو خلقه "^(٧٦). وهذه الآيات الكريمة تصف ذلك اليوم العظيم ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا * وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَنْذَرُ الْإِنْسَانَ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى * يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي * فَيَوْمَئِذٍ لَأَ يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدًا * وَلَا يُوثِقُ وِثْقَاهُ أَحَدًا﴾ (الفجر: ٢١- ٢٦).

النعته :

حد النحاة النعته بأنه " التابع الذي يُكْمَلُ متبوعه بدلالته على معنَى فيه أو فيما يتعلّق به " ^(٧٧) ، وهو " يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه "^(٧٨) ، ومن الأحكام التي ذكرها ابن عقيل للنعته أنّه يحذف واستشهد بقوله تعالى : ﴿ قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ (البقرة: ٧١) ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ (هود : ٤٦) ، وجعل النعته المحذوف في الآية الأولى (المبين) ، وفي الآية الثانية (الناجين) ، والتقدير عنده جئت بالحق المبين ، وليس من أهلك الناجين .

وقد أغلظ ابن هشام بقوله: " أي الواضح ، وإلا كان مفهومه كفرًا "^(٧٩) ، وقال أبو حيان: " واحتيج الى تقدير هذا الوصف لأنه في كل محاوره حاورها معهم جاء بالحق ، فلو لم يقدر هذا الوصف لما كان لتقديدهم مجيئه بالحق بهذا الطرف الخاص فائدة "^(٨٠).

وتقدير النحاة هذا يذهب بالمعنى المقصود، فقوم موسى (ع) لم يصدقوا نبيهم وظنوا أنه يستهزئ بهم حينما أمرهم أن يذبحوا بقرة ؛ لأنهم لم يدركوا العلاقة بين ذبح البقرة ومعرفة القاتل في القصة المعروفة . قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالِ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ (البقرة: ٦٧) ، فلما قال لهم ذلك أخذوا يسألون ما هي ؟ ما لونها ؟ سؤال من لم يؤمن ، ولو أنهم آمنوا بما قال لاكتفوا بذبح أية بقرة ، وكان ذلك يجزئ عنهم ؛ لأن البقرة في الآية الكريمة غير محددة ؛ لأنها نكرة ، والنكرة تفيد العموم ، فلما دلهم على بقرة محددة معروفة



بالنسبة لهم لم يجدوا بدأ من الاعتراف فقالوا: ﴿الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ ، " الآن! كأنما كان كل ما مضى ليس حقا . أو كأنهم لم يستيقنوا أن ما جاءهم به هو الحق إلا اللحظة! " (٨١). وقولهم " قول من يعترف بالحقيقة بالإلزام والحجة من غير أن يجد الى الرد سبيلا، فيعترف بالحق اضطرارا، و يعتذر عن المبادرة الى الإنكار بأن القول لم يكن مبينا من قبل، و لا بينا تماما والدليل على ذلك قوله تعالى: فذبحوها وما كادوا يفعلون " (٨٢) .

فسؤالهم سؤال من يبتغي الهرب وعدم الامتثال لأمر الله ، لا سؤال من يستوضح الأمر لينفذه ، فلم يعترفوا بأن ما قاله موسى (ع) حق، ولكنه عندما أقام عليهم الحجة ، وألزمهم البرهان ، وغلق أمامهم الأبواب ، ولم يجدوا منفذاً من الاعتراف بأحقية ما قاله ، حاولوا ستر فعلتهم ، والإعتذار لجدالهم بأن ما جئت به الآن هو الحق ؛ فاعترفهم بالحق قهراً لا رغبة أو طاعة . وقول أبي حيان السابق " واحتيج الى تقدير هذا الوصف لأنه في كل محاوره حاورها معهم جاء بالحق ، فلو لم يقدر هذا الوصف لما كان لتقييدهم محيئه بالحق بهذا الطرف الخاص فائدة " لا يعول عليه ؛ لأن الحق أمر نسبي ، فما نراه حقا ، يراه غيرنا باطلاً ، وضده صحيح ، فكلام موسى حق على وجه الاطلاق ؛ لأنه كلام الله تعالى ، وهو حق بالنسبة لنا ، ولكن قوم موسى يرونه باطلاً.

يؤيد قولنا بعدم التقدير أن لفظة الحق وردت في القرآن الكريم أكثر من مئتين وعشرين مرة (٨٣) لم يوصف في أي منها ، إلا في آيتين هما قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوقِفُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ (النور: ٢٥) . وقد ورد الحق في الآية الكريمة مرتين لم يوصف في أولهما بل وصف به ، وفي الثانية وصف بالمبين ؛ لأنه أخبر عن الله تعالى ، وفي ذلك دلالة على أنه جل وعلا الحق المطلق الذي لا نسبية فيه . أما الآية الأخرى فقوله جل وعلا: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينُ﴾ (النمل: ٧٩) ، وهي خطاب للرسول الكريم (ﷺ) ، وفيها دلالة على أن ﴿الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (ال عمران: ١٩) ، وأنه الدين الحق الذي ختمت به الأديان السماوية . وعلى ذلك لم يوصف الحق

بالمبين إلا مع الله تعالى ورسوله الكريم محمد (ﷺ) ، ولو أريد وصفه في الآية مدار البحث لوصف . أما الآية في سورة هود (عليه السلام) ففساد التقدير فيها أوضح ، وقد كفانا مؤونة بيان ذلك عدد من المفسرين، قال الطبرسي: " إن المراد بقوله « ليس من أهلك » أنه ليس على دينك فكأن كفره أخرجه عن أن يكون له أحكام أهله عن جماعة من المفسرين وهذا كما قال النبي (صلى الله عليه واله وسلم) سلمان منا أهل البيت و إنما أراد على ديننا و روى علي بن مهزيار عن الحسن بن علي الوشاء عن الرضا (عليه السلام) قال أبو عبد الله (عليه السلام): إن الله تعالى قال لنوح « إنه ليس من أهلك » لأنه كان مخالفا له و جعل من اتبعه من أهله و يؤيد هذا التأويل أن الله سبحانه قال على طريق

التعليل « إنه عمل غير صالح » فبين أنه إنما خرج عن أحكام أهله لكفره وسوء عمله و روي عن عكرمة أنه قال كان ابنه ولكنه كان مخالفا له في العمل والنية فمن ثم قيل « إنه ليس من أهلك »^(٨٤) ، وقال ابن عاشور : " ومعنى قوله تعالى : (إنه ليس من أهلك) نفي أن يكون من أهل دينه واعتقاده ، فليس ذلك إبطالا لقول نوح عليه السلام : (إن ابني من أهلي) ولكنه إعلام بأن قرابة الدين بالنسبة لأهل الإيمان هي القرابة ، وهذا المعنى شائع في الاستعمال "^(٨٥).

وفي هذا دليل على أن نسب الدين وصلته أقوى من نسب الدم . قال سيد قطب : " إنها الحقيقة الكبيرة في هذا الدين . حقيقة العروة التي ترجع إليها الخيوط جميعاً . عروة العقيدة التي تربط بين الفرد والفرد ما لا يربطه النسب والقرابة : (إنه ليس من أهلك . إنه عمل غير صالح) . فهو مُنبِتٌ منك وأنت منبت منه ، ولو كان ابنك من صلبك ، فالعروة الأولى مقطوعة ، فلا رابطة بعد ذلك ولا وشيجة"^(٨٦) .

العطف :

العطف نوعان : عطف بيان وهو " التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة "^(٨٧) ، وعطف النسق وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف"^(٨٨) .

ومن حروف العطف الفاء ، وهي تفيد الترتيب مع التعقيب . وجوز ابن عقيل حذف هذه الفاء مع معطوفها كقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (البقرة: ١٨٤) ، والتقدير عنده : فأفطر فعليه عدة من أيام أخر. وتقدير ابن عقيل هذا ومن شايعه يغير الحكم الشرعي ؛ لأنَّ الإفطار في المرض والسفر واجب لا مستحب ، وتقدير (أفطر) يجعل الإفطار في هاتين الحالتين مستحباً لا واجباً ، ويكون المريض والمسافر مخيرين بين الصوم والإفطار . قال الطبرسي : " فمن كان منكم مريضاً أو مسافراً فالذي ينوب مناب صومه عدة من أيام أخر وفيه دلالة على أنَّ المسافر و المريض يجب عليهما الإفطار لأنه سبحانه أوجب القضاء بنفس السفر والمرض و من قدر في الآية فأفطر فقد خالف الظاهر و قد ذهب الى وجوب الإفطار في السفر جماعة من الصحابة كعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وعروة بن الزبير وهو المروي عن أئمتنا "^(٨٩) . وقد استدل على وجوب الإفطار في المرض والسفر بعدة أحاديث عن الرسول (ص) ، والأئمة الأطهار (ع) "^(٩٠) .

ومن الأحكام الأخرى للعطف جواز حذف المعطوف عليه للدلالة عليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ و أما الذين كفروا أفلم أفلم تكن آياتي تُتلى عليكم ﴾ (الجناتية ٣١) ، وقد نسب ابن عقيل للزمخشري قوله: " التقدير الم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم فحذف المعطوف عليه وهو (ألم تأتكم) "^(٩١) .

ولم يقل الزمخشري ذلك ، إنما قال: " والمعنى ألم يأتكم رسلي فلم تكن آياتي تتلى عليكم ، فحذف المعطوف عليه "(٩٢) .

وبين القولين فرق ، فالرسل في قول الزمخشري غير الآيات في نقل ابن عقيل ، ولا نعم ما المحوج لهذا التقدير ، والحديث في الآية الكريمة عن تلاوة الآيات لا عن مجيئها ،

لأنها أشد وقعاً في النفوس، وأكثر تأثيراً في الألباب ، فمجيء الآيات شيء ، وتلاوتها وما تثيره من تدبر شيء آخر . ولم يذكر المفسرون ولا النحاة هذا التقدير ، ولكنهم قدروا الفعل (يقال) قبل النص الكريم ، " أي فيقال لهم أ فلم تكن حجبي وبيناتي ، تقرأ عليكم من كتابي "(٩٣) .

الهوامش :

- ١- التعبير القرآني :د.فاضل صالح السامرائي : ١٢ .
- ٢- ظ شرح ابن عقيل ١ / ١٤٧ .
- ٣- ظ مغني اللبيب لابن هشام الانصاري ١ / ٤٠٥ ، مفاتيح الغيب للفخر الرازي ٩ / ١٧٩ ، والبحر المحيط لأبي حيان الاندلسي ٣ / ١٧٠ .
- ٤- الكشف للزمخشري ١ / ٤٥٧ ، وظ مفاتيح الغيب ٩ / ١٧٩ .
- ٥- ظ حقائق التأويل للشريف الرضي : ٣٠٥ ، ومفاتيح الغيب ٩ / ١٧٩ .
- ٦- ظ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشيلي ١ / ١٧٥ .
- ٧- ظ البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي ٣ / ١٧٠ .
- ٨- ظ شرح جمل الزجاجي ١ / ١٧٤ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٤٧-٢٤٨ ، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ١ / ١٢٠ .
- ٩- البحر المحيط ٣ / ٢٢٦ .
- ١٠- التحرير والتنوير لابن عاشور ٧ / ٣٦٤ .
- ١١- ظ شرح ابن عقيل ١ / ١٦٩ .
- ١٢- أسرار العربية : أبو البركات الانباري : ٣٢٨ ، وظ أوضح المسالك لابن هشام ١ / ١٦٩ .
- ١٣- شرح الكافية لرضي الدين الاستربادي ١ / ٢٤٠ .
- ١٤- ظ مفاتيح الغيب ٣٠ / ١٩٨ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٦٥ ، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود ٩ / ٥٦ .
- ١٥- وهذه الايات هي: ﴿ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا * وَبَيَّنَّ شُهُودًا * وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا * ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا * سَأرْهُفُهُ صَعُودًا * إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ * وَأَسْتَكْبَرَ * فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ * إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ * سَأصْلِيهِ سَقَرَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ * لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ *

لِوَاحَةِ اللَّبْشَرِ * عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشْرَ ﴿ (المدثر : ١٢-٣٠)

١٦- الكشف للزمخشري ٣ / ٢٧٤ .

١٧- التبيان للطوسي ٧ / ٤٩٢ .

١٨- ظ شرح ابن عقيل ١ / ١٧٣ ، وظ تفصيل ذلك في النحو الوافي ١ / ٣٢٧-٣٣٢ .

١٩- ظ مجمع البيان للطبرسي ٧ / ٣٨ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤ / ١٠٥ .

٢٠- ظ مجمع البيان ٧ / ٤٠ ، والجامع لأحكام القرآن ١٤ / ١٠٥ ، وإرشاد العقل السليم ٦ / ٣٠ .

٢١- ظ البحر المحيط ٦ / ٣٧٣ ، وروح المعاني للالوسي ١٨ / ٣٠ .

٢٢- ظ البحر المحيط ٦ / ٣٧٣ ، وروح المعاني للالوسي ١٨ / ٣٠ .



- ٢٣- الآيات الحادية والخمسون والثالثة والسبعون والسادسة والثمانون والسادسة عشرة بعد المئة ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ (٥١) ﴿ وَإِنَّكَ لَنَدْعُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٧٣) ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ (٨٦) ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴾ (١١٦).
- ٢٤- التعبير القرآني : ٢١١ .
- ٢٥- ظ البحر المحيط ٦ / ٣٧٣ .
- ٢٦ - مجمع البيان ٣ / ٧٢ .
- ٢٧- شرح الأشموني ١ / ٢٦١ .
- ٢٨- شرح شذور الذهب : ١٨٣ .
- ٢٩- شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٦ .
- ٣٠- ظ مفاتيح الغيب ٢٧ / ١٣٥ ، وإرشاد العقل السليم ٨ / ١٧ ، وروح المعاني ٢٤ / ١٣١ .
- ٣١ - نحو القرآن : د.أحمد عبد الستار الجوارى: ٢١ .
- ٣٢ - ظ السابق : ٢٣ .
- ٣٣- من أسرار البيان القرآني: د.فاضل صالح السامرائي : ١١٠ - ١١١ .
- ٣٤- السابق: ١١١ .
- ٣٥ - شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٦ .
- ٣٦- ظ الكشاف ٤ / ٥٤٤ ، ومغني اللبيب ٢ / ٨٠٢ ، ٥٨٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٨٠ ، وإرشاد العقل السليم ٨ / ٢٦٢ .
- ٣٧- روح المعاني للالوسي ٢٨ / ١٣٧ .
- ٣٨- ظ حاشية الصبان ١ / ٣٤٠ .
- ٣٩- شرح ابن عقيل ٢ / ٨٦. والنصان الكريمان من التوبة: ٦، والانشقاق : ١ .
- ٤٠ - ظ الانصاف ٢ / ٦١٥ - ٦١٦ .
- ٤١- شرح المفصل ٩ / ٢ .
- ٤٢- الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري : قاسم كتاب عطاء الله ، رسالة ماجستير : ٢٠٣ .
- ٤٣- التحرير والتنوير ١٣ / ٢٥٤ .
- ٤٤- في النحو العربي نقد وتوجيه : د.مهدي المخزومي : ٢٣٢٤-٢٣٥ .
- ٤٥- ظ معاني النحو ١ / ٤٠ - ٤٢ .
- ٤٦ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٦٩ .
- ٤٧ - شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٠ .
- ٤٨- ظ الكشاف ٤ / ٣٠٩ ، البحر المحيط ٨ / ٧٥ ، وإرشاد العقل السليم ٨ / ٩٢ .
- ٤٩- الكتاب لسبويه ١ / ٣٣٦ .
- ٥٠- المقتضب من كلام العرب للمبرد ٣ / ٢٦٨ .
- ٥١- معاني النحو ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ .
- ٥٢- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٢ / ١٠٨ ، وظ شرح التصريح ١ / ٢٩٤ .
- ٥٣- ظ شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، ومعاني النحو ٢ / ٢٧٤ .
- ٥٤- ظ شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ .
- ٥٥- دلائل الاعجاز : ٨٠ .
- ٥٦- دلائل الاعجاز : ٨٠ ، وظ إرشاد العقل السليم ٨ / ١٦٩ ، وفي ظلال القرآن ١٤ / ٣٢١ .
- ٥٧- معاني النحو ٢ / ٢٧٥ .
- ٥٨- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها : عبد الرحمن حسن الميداني : ٧٥ .
- ٥٩- الكشاف ٤ / ٤٢٣ .
- ٦٠- ظ مجمع البيان ٤ / ٣٧٨ .

- ٦١ - ظ - شرح ابن عقيل ٣/ ٤٣، وشرح قطر الندى : ٢٥٣-٢٥٤ .
 ٦٢ - ظ مجمع البيان ٢/ ٩٥-٩٦، والميزان ٢/ ٢٢٦-٢٢٧ .
 ٦٣ - ظ المفردات في غريب القرآن للأصفهاني : ٢٥٠ .
 ٦٤ - السابق : ٥١١ .
 ٦٥ - معاني النحو ٣/ ١٥٦-١٥٧ .
 ٦٦ - معاني النحو ٣/ ١٠٧ .
 ٦٧ - الكشف ٣/ ٥٦٧ .
 ٦٨ - معاني النحو ٢/ ١٥٧ .
 ٦٩ - ظ شرح ابن عقيل ٣/ ٧٦ .
 ٧٠ - المخصص لابن سيده ١/ ٢٤٣ .
 ٧١ - مفاتيح الغيب ٣١/ ١٧٤ .
 ٧٢ - معاني النحو ٣/ ١٢٣ .
 ٧٣ - في ظلال القرآن ٢/ ٣٤٢ .
 ١- مفاتيح الغيب ٣١/ ١٧٤ .
 ٧٥ - الجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٢٧ .
 ٧٦ - بحوث في تفسير القرآن: سورة العلق: جمال الدين عياد : ٤٨ .
 ٧٧ - أوضح المسالك ٣/ ٤ .
 ٧٨ - شرح شذور الذهب : ٤٣٢ .
 ٤- مغني اللبيب ٢/ ٨١٨ .
 ٨٠ - البحر المحيط ١/ ٤٢٢ .
 ٨١ - في ظلال القرآن ٢/ ٢٣٢ .
 ٨٢ - الميزان في تفسير القرآن ١/ ١١٥ .
 ٨٣ - ظ المعجم المفهرس لالفاظ القرآن : محمد فؤاد عبد الباقي : ٢٨٣ .
 ٨٤ - مجمع البيان ٥/ ٢٥٣ .
 ٨٥ - التحرير والتنوير ١١/ ٣٢٨ .
 ٨٦ - في ظلال القرآن ١٢/ ٢٤١ .
 ٨٧ - أوضح المسالك ٣/ ٣٢ .
 ٨٨ - ظ السابق ٣/ ٣٧ .
 ١- مجمع البيان ٢/ ٩-١٠، وظ الميزان ٢/ ١١ .
 ٩٠ - ظ مجمع البيان ٢/ ١٠، و الميزان ٢/ ١١ .
 ٩١ - شرح ابن عقيل ٣/ ٢٤٣ .
 ٩٢ - الكشف ٤/ ٢٨٥ .
 ٩٣ - مجمع البيان ٩/ ١٣٤، وظ مغني اللبيب ١/ ٨١، والبحر المحيط ٨/ ٥١، ومفاتيح الغيب ٢٧/ ٢٤٧ .

المصادر:

١. القرآن الكريم.
٢. إرشاد العقل السليم (تفسير أبي السعود) : أبو السعود محمد بن محمد العمادي (٩٥١هـ) ، ط ٤ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت- ١٤١٤هـ- ١٩٩٤ .

٣. أسرار العربية : أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) ، تح: د. فخر الدين صالح قدارة ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف : كمال الدين أبو البركات الأنباري ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
٥. أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٦ ، دار الندوة الجديدة ، بيروت - ١٩٨٠ هـ .
٦. البحر المحيط : أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، تح: الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٧. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها : عبد الرحمن حسن الميداني ، بيروت د.ت.
٨. بحوث في تفسير القرآن (سورة العلق) : جمال الدين عياد ، دار الحماني ، مصر - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
٩. التبيان في تفسير القرآن : أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) ، تح : أحمد حبيب قصير العاملي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
١٠. التحرير والتنوير : محمد الطاهر ابن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، د.ت .
١١. التعبير القرآني : د. فاضل السامرائي ، دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .
١٢. الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، تح: د. عبد الله عبد المحسن التركي ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، الأردن - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ .
١٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني : محمد بن علي الصبان (١٢٠٦ هـ) ، تح: طالب عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، مصر د.ت.
١٤. دلائل الإعجاز في علم المعاني : عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) ، وقف على تصحيحه الشيخ محمد رشيد رضا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
١٥. روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني : شهاب الدين محمود الالوسي (١٢٧٠ هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت - د.ت.
١٦. الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو : قاسم كتاب عطا الله ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل - ٢٠٠١ م.
١٧. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩ هـ) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٨. شرح الأشموني على الفية ابن مالك : علي بن محمد الأشموني(٩٢٩ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، مطبعة السعادة ، مصر - ١٩٥٥ م .
١٩. شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى(٩٠٥ هـ) ، ط ١ ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة - ١٩٥٤ م .
٢٠. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩ هـ) ، تح : د. صاحب ابو جناح ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
٢١. شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، د. ت .
٢٢. شرح قطر الندى وبل الصدى : جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٧ ، منشورات الفيروز آبادي ، ايران - ١٤٢٤ هـ .
٢٣. شرح الكافية : رضي الدين الاستربادي(٦٨٨ هـ) ، تصحيح : يوسف حسن عمر ، طهران - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
٢٤. شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن يعيش (٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت - د . ت .
٢٥. في ظلال القرآن : سيد قطب ، ط ٢ ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر - د. ت .
٢٦. في النحو العربي نقد وتوجيه : د.مهدي المخزومي ، ط ٥ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد - ٢٠٠٥ .
٢٧. حقائق التأويل في متشابه التنزيل : الشريف الرضي(٤٠٦ هـ) ، دار المهاجر للطباعة والنشر ، د.ت .
٢٨. الكتاب: ابو بشر عمرو بن عثمان قنبر سيبويه (١٨٠ هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، ط ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
٢٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل : جار الله محمود الزمخشري(٥٣٨ هـ) ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
٣٠. مجمع البيان (تفسير الطبرسي) : أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(٥٤٨ هـ) ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
٣١. المخصص: ابو الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده(٤٥٨ هـ) ، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق - ١٣٢٠ هـ .
٣٢. معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، ط ٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .

٣٣. المعجم المفهرس لالفاظ القرآن : محمد فؤاد عبد الباقي ، طهران ، د. ت.
٣٤. مغني اللبيب عن كتب الأعراب : جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تح: د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله ، ط ٥ ، دار الفكر ، بيروت - ١٩٧٩ م
٣٥. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) الفخر الرازي (٦٠٦ هـ) ، ط ١ ، دار الفكر ، بيروت - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٣٦. المفردات في غريب القرآن : القاسم بن محمد الأصفهاني ، تح: ابراهيم شمس الدين ، ط ١ ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت - ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٣٧. المقتضب من كلام العرب : أبو العباس محمد بن يزيد للمبرد (٢٨٥ هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٣٨. من أسرار البيان القرآني: د.فاضل صالح السامرائي ، ط ١ ، دار الفكر ، الأردن - ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٣٩. الميزان في تفسير القرآن : محمد حسين الطباطبائي (١٤٠٢ هـ) ، ط ٢ ، دار الكتب الإسلامية ، طهران - ١٣٨٩ .
٤٠. نحو القرآن: د.أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد _ ١٩٧٤ .
٤١. النحو الوافي : د. عباس حسن ، ط ١ ، بيروت - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.